

قنوت رمضان اللهم اني بعد انتهى ورجع الاسوي في التفتة بقوله ولا ياتني الهمة انما استعنتك يا رب
قنوت الوتر لا يترى منه غيره فلهذا جعلنا هنا ما لا يسوي هنا انتهى وظاهر كلام التفتة
البتلان عند قصد الشاء فانه قال وقضية ما قرع عن التحقيق انه لا يترقى قصد الشاء هنا وقدر
خلان موضوع اللفظ وفيه نظر لان تسليم ذلك لا يترى لموضوعه وهو مثل ما احسنت الى واسات فان
مطرا لا تادته ما يستلزم الشاء والرداء ويخشى يؤخذ من ذلك ان المراد بالذم كما قد يظن هو
القراب الشاء على ذلك فاحذر ما في عنوان التفتة الى آخر ما قاله فيها وعلايته ما ظهر في الجواب عن
سبق الى التحقيق كما ليس فيه فانه لا يترى في بين قراءة المأموم ما قرأه الامام وبين قوله استعنتك يا رب
بالله لان الاول وجد صارت له عن التفتة وهو احتمال ارادة اجابة الاموم بقوله فانه كان
فكر صوابا للثاني في عن الدعاء والثاء فلهذا كتب الشارح وغيره ما ذكره التحقيق قوله بالسكوت وكان
مقصد في التفتة والنهاية قال في شرح النصار ولو اعني بطلت الانتفاض وضوءه انتهى قوله ولو طلع
في غير الركعة القصير اما هو فبطل الصلاة بتطويله بالسكوت بغير عن ركاء صرح بذلك في التفتة وغيره
ولو سكت او نام فيها محكنا خلافا لمن وهم فيه تطويلا في غير ركعتين قصير في صورة السكوت الحمد كما هو معلوم
كلامه بلا عزم لم يطر في الاصح انتهى وفي فتاوى مر وطلان الصلاة بطول النوم محكنا في الركعتين
معتوب في نوم التفتة في الجملة فقول ذلك من التفتة انتهى قوله لانه لا يخفى في قوله في شرح العباد
يتم كراهية تطويله في غير ركعة الخلاف في الاصل به انتهى قوله كتنبيه اما من اعني على نحو قوله في جواب
عفا وقد يتوهم من ظاهر عبارته هنا نوب التسميع الاجراء والتصديق لغيره اذ انما يمتنع عما ذكره الا في
وليس مراد بالراد ان يترى ان يكون ما ينيه به الرجل هو التسميع الا غير وما ينيه به الرجل هو التصديق
فالسنة ارجح الى التسميع لانه لا يترى نفسه اذ هو ينقسم الى واجب ومندوب وقار في العباد والشارح
في شرح التسميع فلهذا يكون قد بان ان كان مندوب كما اذ اتم اعمامه بترك سنة كما لا يشهد الاول فليس
حينئذ سنة ويكون مباحا في مباح خوافه الدخول اي اذ نفيه لا يخلو ويكون واجبا كما قال جمع في واجب
مشر على الملاك ان يعين ذلك في انقائه فعلم ان المنقسم الى ما ذكره هو التسميع نفسه لا التسميع به على
الذي يصرح به كلام ابن العباد وغيره فالتسميع للجزء والتصديق لغيره هو السنة في كل من الاقسام
انتمى ثم جعل الاكفء بالتسميع في ان ان كان حاصل به الا ان اذ لا تعين غيره ما يحصل به من قول او فعل
ان كان الكثير اسرع افضاء كما يحتمل في الاعياب وتبطل بالكثر صلواته على المعقود قوله في عهد وراي
حايين التسميع كما يحتمل في شرح العباد قال في التفتة واستا بالامتلاك التفتة الى احكام التسميع فالاول
لا يهتم والى لوجوبها في قوله بطلت في العبارة التفتة بغير بطن وهو الاول وظاهر اليمين على
فعل اليسار وهذا ان اولى من عكسها كما افاده المتر وهو ضرب بطن او ظهر اليسار على ظهر اليمين وفي
صور ان ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد انهما مفضولات بالنسبة لتلك الاربعة لان
من ضيعه ان يكون اليمين هو الفاعلة وان كان العمل بطن كقولها لو اولى اولى ثم ما يمكن
اقرب الى هذه وابعد عن البطن الى البطن الذي هو مكرهه يكون اولى مما ليس كذلك انتهى وفي التفتة
ايضا في تحريم البطن على البطن خارج الصلاة وجهان الاصح بنا انتهى ونقول القليوبي في حواشي
عن الشارح ان الهمزة مطلقا ولو يضر ببعين على بطن وتصعد للعب ومع بعد احدى اليمين عن
قال وقال شيخنا الرمي ان حرام بقصد اللعب والتفتة فيما ذكره من بطن الصبي على بعضه او
قصب او ضرب خشب على منكم كيف حصل به طر به انتهى وما نقله عن الشعبي الرمي من حرمه بقصد
اللعب هو كذلك في فتاويه لكنه غير فيها باللهو بعد اللعب قال وان لم يقصد به التسميع بالنسبة
فتبا حرمي لم رايضا ان قصد التسميع بالنسبة حرمه والا كرهه فليسبح قال في شرح العباد في
للجاري بدل فليسبح فليقول سبحان الله ويعلم ان هذه اللفظ افضل التسميع هنا لكنه غير
بجواب

بسبحان الله ويحمد انتهى واقتصر الخطيب في شرح التسميع على الاول قوله وانما التصديق للنسبة قال الشارح
في شرح العباد بعرض المرة تجهرا اذ اخذت عن الرجال الاحاب قالوا وجه كما اشار اليه في الملمات وان تازع
فيه ابن العباد وعرف بما لا يجدي وفي الخادم لا شك فيه انها تسبح حسب لان التسميع من حسن الصلاة ولا يات
اجازتها بالعدول عنها والتصديق خوف الفتنة وهو متفق في ذلك ففقر في ابن العباد بان الجهر سنة اهل
في الصلاة والتسميع امر عارض فيها غير مؤثر انتهى كلام شرح العباد بحروفه واقدم في شرح الارشاد
ونقل العبادي كلام شرح الارشاد في حواشي المنهج وشرحه لكن قال في التفتة فيه نظرا لان اصل القراءة مندوب
اليها بخلاف التسميع انتهى وجري مر في شرح المنهاج والبهية على مقتضى النظر عند
التصديق لها مطلقا وكذا الخطيب الشريفي والزيادي وغيرهما في بيان السنته قال في التفتة خلافا
لمن يزعم حصولها قوله ثلاثا متواترة اعتمد الشارح في كتبه واعتمده سم في حواشيه في شرح المنهج خلافا
مرارنا لو صفت المرأة لما حجت لم يضر وان كثرت اولي بخلاف الرجل يضر اذ كثرت وتوال وان جازله بعد
ذلك قال الرجل المرأة قال ابن قاسم في حواشي المنهاج يدل عليه ان والده استدل على عدم من كثر في
ياكثر الصها بتمنه في تلك الواقعة فقال وقد اكثر الصها بتمنه رضي الله عنهم التصديق حين جازله
على الاعراب وسلم وابو بكر رضي الله عنهما لم يامرهم بالاعادة انتهى وقال القليوبي في حواشيه الجملي
لا يضر في التصديق قصدا لاعلام والا تواليه ولا تزيادته على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احد
اليمين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليق بان فعله خفيف وبذلك فارق
دفع المار الا في انتهى حيث قصدا لاعلام قال القليوبي في حواشيه الجملي لا يضر قصد اللعب مع غيره
كما في الذكر فترجى فيكون الفارق بقوله حيث قصدا لاعلام قصد اللعب وحده قال القليوبي وهو
ظاهر كلامه انتهى اولا اطلاق ويمكن ان يوجب بان وضع هذه الكيفية هو اللعب فلا يضر فيها عن موضوعها
الا قصد مقابلها فعند اطلاق تصرف الموضوعها الاصل بل كلام الحادي الصغير يوهان ضرب
الكفين لا يكون الا للعب لكن المعتمد في صورة الاطلاق عدم البطلات وهو الذي جرى عليه
الشارح وهو روي شيخ الاسلام وغيرهم وعبارته مر في شرح البهية اولها كقرب الرلحتين له
بخلاف ضربهما اللعب كما قاله المارودي انتهى وعبارته شرح العباد للشارح ثم ان قصد اللعب
ابطال ولو كان مرة كما ياتي في اطلاق او قصد به الاعلام لم يضر الخ ثم هن التصديق بين قصد اللعب
وغيره لا وقت فيه بين التصديق بطلت كون على كون وغيره كما سيرج به الشارح قربا لوجه
قال مر في النهاية واقتصا وكثير على ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لا يخرج غيرها وانما هو
لان ذلك مظنة اللعب لانه مناف للصلاة ولهذا اتفق الواو رجمه المترقا بطلان صلاة من اقام
الشخصا صديقا الوسطى انتهى ورد الشارح في شرح العباد قول بعض شرح الارشاد ان قصد
اللعب لا يبطل الا اذا كان ببطن الرلحتين فقط بلز ينفه وغلطه قوله وان قل بطلانه اراد بهما
وان قل عدده بان كان مرة واحدة قال في الامراد ويحتمره عند قوله فحش مانصه وان لم يضر
ثم قال فيها ومنه من جعل طمها قالها بالكثر الا في منافاة الصلاة واشتعاره بالاعراض
انه اراد بقوله وان قل اي مع قصد اللعب فانه يبطل كما نسب في كلام الشارح قر يبا في قوله ومنه
تصفيقة الخ وفي الارشاد لان المقر يوتبطل ففعل فحش كوشية وتصفيقة اللعب قال الشارح في
شرحيه وخطوة ولو غير مطرقة ثم قال في الامداد وانتهت عبارته بخلاف عبارة اصله ان تصفيقة
بصعد اللعب من جزيات الفعل الفاحش وهو كذلك فبطل الصلاة بهان من علم بضر بها وجهان